الوعي القانوني بحاضنات الأعمال ودوره في تنمية المجتمع

Legal Awareness of Business Incubators and Their Role in Community Development

الاختصاص العام: القانون الخاص الاختصاص الدقيق: القانون التجاري

الكلمات المفتاحية: الوعي القانوني، حاضنات الأعمال، المجتمع
Keywords: Legal Awareness, Business Incubators, Society.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.lawCo.2024.2.7

م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي
جامعة ديالى- كلية القانون والعلوم السياسية
Assist. Lect. Abdul Rahman Ibrahim Ali
University of Diyala- College of Law and Political Science
*E-mail: **Abdushaikh1976@gmail.com***

ملخص البحث

Abstract

نمو الأعمال، وتسريع التطوير الناجح للشركات الناشئة، وتأسيس الشركات من خلال توفير نظام من الموارد والخدمات المستهدفة لرواد الأعمال، فازدادت أهمية حاضنات الأعمال كأدوات اقتصادية في العقدين الأخيرين لتصبح إحدى الأدوات المعتدة لتحفيز التنمية المحلية، إذ توفر الحاضنات المرافق والخدمات على سبيل المثال تخطيط الأعمال والدعم القانوني والمحاسبي والتسويقي لتسهيل نمو الشركات الصغيرة، إذ تتمتع الحاضنات أيضًا بمعدل بقاء أعلى بكثير مما تتمتع به الشركات الصغيرة عمومًا، فالهدف الرئيس لحاضنات الأعمال هو إنتاج الشركات، فالخريجون الناجحون من البرنامج يتمتعون بالقدرة على الاستمرار ماليًا والاكتفاء الذاتي، فيمكن لخريجي الحاضنة توفير فرص عمل جديدة، واستخدام التقنيات الجديدة والمساهمة في اقتصاداتهم المحلية والوطنية، ويعدُّ الاستعداد للإدارة المباشرة والمساعدة الفنية والمشورة لتزويد شركات النمو الناشئة أمرًا بالغ الأهمية لتحديد الحاضنات التي توفر عادةً للعمال اتصالاً بمكان مناسب لاستئجار إيجارات مرنة وخدمات الأعمال الأساسية المشتركة ومعداتها، والخدمات الفنية والمساعدة للحصول على التمويل اللازم لنمو الشركة، وللمرونة أهداف مختلفة بما في ذلك تنويع الاقتصادات الحضرية، وتوفير فرص العمل وزيادة الثروة للمدن الأقل نموا، ونقل التكنولوجيا إلى العديد من الجامعات.

Abstract

Business growth, accelerating the successful development of startups, and establishing companies by providing a system of targeted resources and services to entrepreneurs. Business incubators have grown in importance as economic tools in the last two decades to become one of the most recognized tools for stimulating local development. Incubators provide facilities and services (e.g., business planning, legal, accounting, and marketing support) to facilitate the growth of small businesses. Incubators also have a much higher survival rate than small businesses in general. The primary goal of business incubators is to produce companies. Successful graduates of the program are financially viable and self-sufficient. Incubator graduates can create new jobs, utilize new technologies, and contribute to their local and national economies. The readiness to provide direct management, technical assistance, and advice to provide emerging growth companies is critical to identifying

incubators that typically provide workers with a convenient location to rent flexible rentals, shared basic business services and equipment, and technical services and assistance to obtain financing necessary for the company's growth. Flexibility has various goals, including diversifying urban economies, creating jobs and wealth for less developed cities, and transferring technology to many universities.

المقدمـــــة

Introduction

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه

أما بعد. ..تعدُّ حاضنات الأعمال إحدى الوسائل المهمة لنمو الأعمال، وتسريع التطوير الناجح للأعمال المبتدئة، وإنشاء الشركات عن طريق توفير منظومة من الموارد والخدمات المستهدفة لرواد الأعمال وقد تزايدت أهمية حاضنات الأعمال كأدوات اقتصادية في آخر عقدين من الزمن لتصبح أحد الادوات المعتبرة لتحفيز التنمية المحلية، إذ توفر الحاضنات تسهيلات وخدمات، فمثال ذلك تخطيط الأعمال، والدعم القانوني والمحاسبي والتسويقي لتسهيل نمو الأعمال الصغيرة، وتتمتع الشركات المقيمة في الحضانة بمعدل أعلى كثيرا للبقاء على قيد الحياة مما تتمتع به الأعمال الصغيرة بصفة عامة، والهدف الرئيس لحاضنات الأعمال هو إنتاج شركات ناجحة تتخرج من البرنامج، وهي قادرة على الاستمرار ماليا وقائمة بذاتها فيمكن أن يوفر خريجو الحاضنة فرصا وظيفية جديدة، ويستخدموا التقنيات الجديدة ويساهوا في اقتصادياتهم المحلية والوطنية، ويعد كل من الاستعداد لتوجيه الإدارة، والمساعدة التقنية، والاستشارات التي تقدم للشركات اليافعة النمو أمورا حاسمة لتعريف الحاضنة، وعادة توفر الحاضنات للعاملين اتصالا بمكان مناسب للإيجار ايجارات مرنة، وخدمات ومعدات أعمال أساسية مشتركة، وخدمات ومساعدة دم تقنية للحصول على التمويل اللازم لنمو الشركة. وتختلف الحاضنات في طريقة تقديمها لخدماتها، وفي هيكلها التنظيمي، وفي أنواع العملاء الذين تخدمهم، إذ إنَّ الحاضنات المرنة تكون ذات أهداف مختلفة، فتشمل تنوع الاقتصاديات الحضرية، وتوفير العمالة وزيادة الثروة للمدن الأقل تطور، ونقل التقنية من الجامعات والمنشآت الكبيرة، ويكون عملاء الحاضنة في مقدمة تطوير التقنيات الجديدة والابتكارية – وينتج عن ذلك منتجات وخدمات تحسن جودة حياتنا في المجتمعات حول العالم، وقد ركزت برامج الحضانة المبكرة على شركات التقنية المتنوعة، أو على خليط من شركات خدمات وتقنية وصناعة خفيفة – ويشار إليها في وقتنا

الحالي بأنها حاضنات الاستخدام المختلط، وفي العصر الحديث، ظهرت حاضنات جديدة تستهدف صناعات أخرى مثل تشغيل الأغذية، والتقنيات الطبية، وتقنيات السيراميك، والفن والنحت، وتطوير نظم البرامج الحاسوبية والهواتف الذكية، واستهدفت الحاضنات الجديدة برامج لدعم إنتاج المنشآت المصغرة واحتياجات النساء والاقليات، والمحاولات وتأصيلا لهذا العلم في عالمنا العربي قمت بهذا البحث الذي يتضمن أبعاد وإنشاء الأعمال في منظومة الاقتصاد المعرفي، ويوضح للدارسين والممارسين مفهوم حاضنات الأعمال وخدماتها وعملياتها ومقومات نجاحها، وكيفية إدارتها وتقويم وقياس أدائها، وهو بمثابة الدليل الإرشادي المبدئي الإدارة وتشغيل الحاضنات.

أولاً: أهمية البحث:

First: The Significance of the Study:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه، وتكمن أهميته فيما يلي:

1-إلقاء الضوء على ظاهرة حاضنة الأعمال في انحاء الدول العربية من حيث دورها، والمشاكل التي تتعرض لها تمهيداً لاقتراح الحلول لمساعدتها على القيام بدورها في دعم المشاريع الصغيرة بالإضافة إلى بلورة سياسات حكومية لتنمية المشاريع الصغيرة، والذي سيكون له أثر كبير على الاقتصاد الدول بشكل عام.

2-كما تعد من الناحية الأكاديمية من الدراسات النادرة المتخصصة بدراسات حاضنات الأعمال في البلدان والدور الذي تؤديه في تطوير المشاريع الصغيرة وتنميتها، ولذا أمل أن تساهم هذه الدراسة المتواضعة في إثراء الفكر الإداري.

3-إنَّ أهمية هذه الدراسة تكمن في إثراء معلومات الباحثة حول موضوع الحاضنات، والتي تعتبر إحدى الاستراتيجيات المهمة لتطوير المشاريع.

ثانياً: فرضيات البحث:

Second: The Research Hypothesis:

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسة: وهي: توفر حاضنات الأعمال العديد من الخدمات للمشاريع الصغيرة في الدول العربية والتي تساعد على تطويرها وحل مشاكلها إلى جانب هذه الفرضية، فقد قامت الدراسة على عدد من الفرضيات الفرعية، وهي:

1. تقوم فكرة الحاضنات على أساس الملكية الخاصة.
2. تقوم فكرة الحاضنات على أن تكون عضواً في الحاضنة لكي تحصل على الخدمات.
3. تقوم الحاضنات بدعم المشاريع الصغيرة بعدِّها إحدى الوسائل لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

4. تهدف حاضنات الأعمال إلى توليد فرص العمل للشباب الخريجين الجدد من خلال إنشاء المشاريع الخاصة بهم.
5. حاضنات الأعمال تعدُّ كأي مشروع بحاجة لوضع الخطة العلمية لضمان نجاحه.
6. تساهم حاضنات الأعمال في تقديم الكثير من الخدمات، والتي تساعد على تطوير المشاريع الصغيرة ومنها: الخدمات الادارية، والخدمات الاستشارية، وخدمات تنمية الموارد البشرية، والخدمات المالية.

ثالثاً: اهداف البحث:

Third: The Aims of the Research

1. إعطاء إطار مفاهيمي حول حاضنات الأعمال وأهميتها والتجارب العالمية في هذا المجال.
2. تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لتطوير المشروعات الصغيرة بما تساهم في معالجة البطالة.
3. الاستفادة من التجارب الدولية ببيان فرص أو مجالات اقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في العراق بصورة متكاملة.

رابعاً: بينة البحث:

Forth: Research Evidence:

تناول البحث دراسة تجارب مجموعة من الدول العالمية والعربية في تأسيسها لحاضنات الأعمال وأثرها في دعم المشاريع الأعمال الصغيرة من خلال توافر إدارة فاعلة حاضنات الأعمال، وقد تم تركيز على تجربة الولايات المتحدة ومصر وتونس والمغرب والأردن كتجارب لكونها جديرة بالاهتمام والدراسة، وقد ركزت بشكل أساس على إدارة الابتكارات واستثمارها لبناء دولة قوية وقادرة وآمنة فقد عملت هذه الدول على استثمار ومعرفتها وإدارتها.

التمهيد

Introduction

أثبتت التجارب في العديد من الاقتصاديات العالمية أنَّ نظام المؤسسات كبيرة الحجم ذات رأس المال الكبير، فلا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمثل هذا النظام الحل لأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصاد لتكون آثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح العاملة، وتواضع أثرها في تخفيف الفقر، وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو، من هنا كان لابد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة مؤخرا تدعو إلى ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة وأهميتها وفضلا على المتوسطة لاسيما في الدول النامية الفقر، وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو من هنا كان لا بد

من التطلع إلى مهام أكثر فاعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة مؤخرا تدعو إلى ضرورة تشجيع المشروعات الصغيرة وأهميتها، وفضلا على المتوسطة لاسيما في الدول النامية، ولما تتسم به المشروعات من خصائص كالقدرة على التغيير السريع، وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير، ومن خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بشكل كبير في رفع رصيد الدولة من العملة الأجنبية من خلال الأسواق الدولية والتصدير، وفضلا على تحقيق اكتفاء السوق المحلية وتقليص فاتورة الاستيراد، وفضلا على تمثل المستوعب الرئيس للعمالة والحد من البطالة، وتقليص دائرة الفقر من خلال خلق دخول لمختلف الفئات ولا سيما تلك التي تعاني من هشاشة وضعها الاجتماعي، وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وظيفة هامة في تنويع هيكل الاقتصاد وحمايته من الصدمات الخارجية والأزمات مما جعلها تشكل إحدى ركائز التنمية الاقتصادية لأي دولة.

غير أنَّ التحولات الاقتصادية الدولية الجارية، وتعاظم المنافسة التجارية التي الأسواق المحلية والعالمية مؤخرا نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق نتيجة ظهور العمولة، وما صاحبها من تطبيق لمعايير الجودة ومتطلبات المنافسة الدولية، والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد، إذ جعل هذا النوع من المؤسسات أمام تحديات حاسمة، وبسبب تعقد بيئة هذه المؤسسات في ظل التنافس الشديد ولاسيما في البلدان النامية البلدان حديثة العهد ببعث تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاعدة للانطلاق الاقتصادي و تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية... إذ وجب توجيه الاهتمام نحو بعث البيئة الملائمة بنشأة وتطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة وبعث مقومات اندماجها واستيعاب معطيات الاقتصاد المعاصر من الفرص والتهديدات، حيث تواجه مخطر الفشل، خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها، وهذا نتيجة لنقص المهارات الإدارية لديها، وضعف مواردها المالية، والذي يحول دون الحصول على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب، وقد أدى الوعي المتزايد لأهمية هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها إلى خلق آليات جديدة لدعم المؤسسات الناشئة منها، ومرافقة تلك التي بلغت أشواطا بعد عملية الإنشاء، ومن خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعدها على التطور وتوفير ظروف ملائمة ذلك كان لابد من البحث عن آلية تساعد في دعم هذه المشاريع من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهنا تأتي آلية عمل حاضنات الأعمال في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول المتقدمة بتوظيفها نظراً لدرجة فاعليتها في دعم هذا النوع من المشاريع، وبعد ذلك انطلقت هذه الفكرة إلى الدول النامية، وبذلك تلعب الحاضنات أثراً هاماً بدعم المشاريع الصغيرة ونموها

وتطوير وتسويق منتجاتها وتنميتها، فما المقصود بحاضنات الأعمال؟، ومتى وكيف ظهرت؟، وما أهدافها؟ كل هذه الأسئلة وغيرها سوف يتم الاجابة عنها في هذا البحث.

أولاً: مفهوم حاضنات الأعمال:-

First: The Concept of Business Incubators

إنَّ كلمة الحاضنة مستمدة من كلمة الحضن، والذي يعني تقديم الرعاية والدعم لمن يحتاجها، وتأتي هذه ضرورة من أجل المحافظة على المولود البشري سواء أكانت هذه المساعدة مقدمة من والديه أو لمن لهم حق الحضانة، وكثيراً ما يتبادر إلى الأذهان عند سماع مفهوم الحاضنة، فالحاضنات الطبية المتواجدة في المستشفيات، والتي يتم فيها وضع الأطفال ممن هم بحاجة إلى أجهزة طبية نتيجة لوجود بعض الصعوبات لديهم، ثم يغادر المولود الحاضنة بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد سلامته وقدرته على النمو بدون أي مساعدة [1]، ويمكن أنْ ينظر إلى حاضنات المشروعات من جانب تشابهها من فكرة المشاتل والتي يتم فيها زراعة النباتات والبذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، وبعدها يتم تحويلها إلى المزارع الأكبر، وهذا هو شأن مشاتل الأعمال ٢٢٢٢٢، وقد وردت تعريفات كثيرة لحاضنات الأعمال، نورد أهمها كما يلي [2]:

- الحاضنات عبارة عن مؤسسات تعمل على تأجير مساحة للأعمال الجديدة أو للأفراد الذين يرغبون في بدء عمل جديد، وذلك بهدف المساعدة في بدء أعمال جديدة، ومن ثم بقاءها في الحاضنة لمدة من الزمن ومن ثم خروجها للمجتمع من أجل ممارسة أثرها الفعال فيه [3].
- حاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة، والتي تستطيع من خلالها المشاريع الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل [4].
- حاضنات الأعمال عبارة عن "بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة" [5].
- عرفت جمعية اتحاد الحاضنات الوطنية **NBIA) Incubators Business National Association**) الأمريكية حاضنات الأعمال بأنها مجموعة من الدعم لأصحاب مشاريع الأعمال

الوليدة من أجل العمل على تعجيل النمو والتطور في فترة الانطلاق، ومن خلال تقديم حزمة من الخدمات والموارد [6].

- بينما يعرف موقع **Incubator Business Kingdom United** (**UKBI**) لحاضنات الأعمال في المملكة المتحدة الحاضنة على النحو الآتي:" مزيج فريد وشديد المرونة من عمليات صيرورة تطوير الأعمال والبنايات، والناس بقصد رعاية الأعمال الجديدة والصغيرة في أحرج وأصعب مراحل البدايات المبكرة والصغيرة في أحرج وأصعب مراحل البدايات المبكرة ".

الحاضنة عبارة عن منظومة عمل متكاملة تعمل على توفير كل السبل اللازمة لزيادة نسبة نجاح المشاريع الصغيرة من خلال توفير مكان مجهز بكل الامكانات وتدار الحاضنة عن طريق ادارة[7] فمتخصصة من خلال استعراض عدد من المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال نلحظ بأنه يمكن عدُّها بأنها: مكان مجهز يعمل على استضافة المشروعات، ولاسيما الصغيرة التي يخشى من عدم نجاحها في السوق ويوفر لها البيئة المناسبة لكي تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع.

ثانياً: **نشأة حضانات الأعمال**:

Second: The Emergence of Business Incubators:

يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تم إقامته في مركز **Batavia** في نيويورك في عام **1959** عندما حولت إحدى العائلات مقر شركتها الذي توقف عن العمل إلى مركز يتم تأجير غرفه، وما توافر لديهم من مواد وآلات للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أعمال خاصة بهم مع تقديم المشورة لهم، ولقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات الأخرى وبدأوا بتقليدهم، وفي عام **1985** أنشئت الجمعية الأمريكية الحاضنات الأعمال **NBIA** من أجل العمل على تنظيم هذه الحاضنات، وهكذا انتشرت الحاضنات في أمريكا وباقي الدول، وهناك من أطلق عليها مصطلح صناعة الحاضنات[8] ، وهناك من يرى أنَّ فكرة إنشاء الحاضنات يعود إلى بداية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد والبطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية، ومن ثم ظهرت ويوضح الشكل رقم (2 –1) مراحل التطور للحاضنات **71** الحاضنة الأولى سنة **1956 Park Triaus**

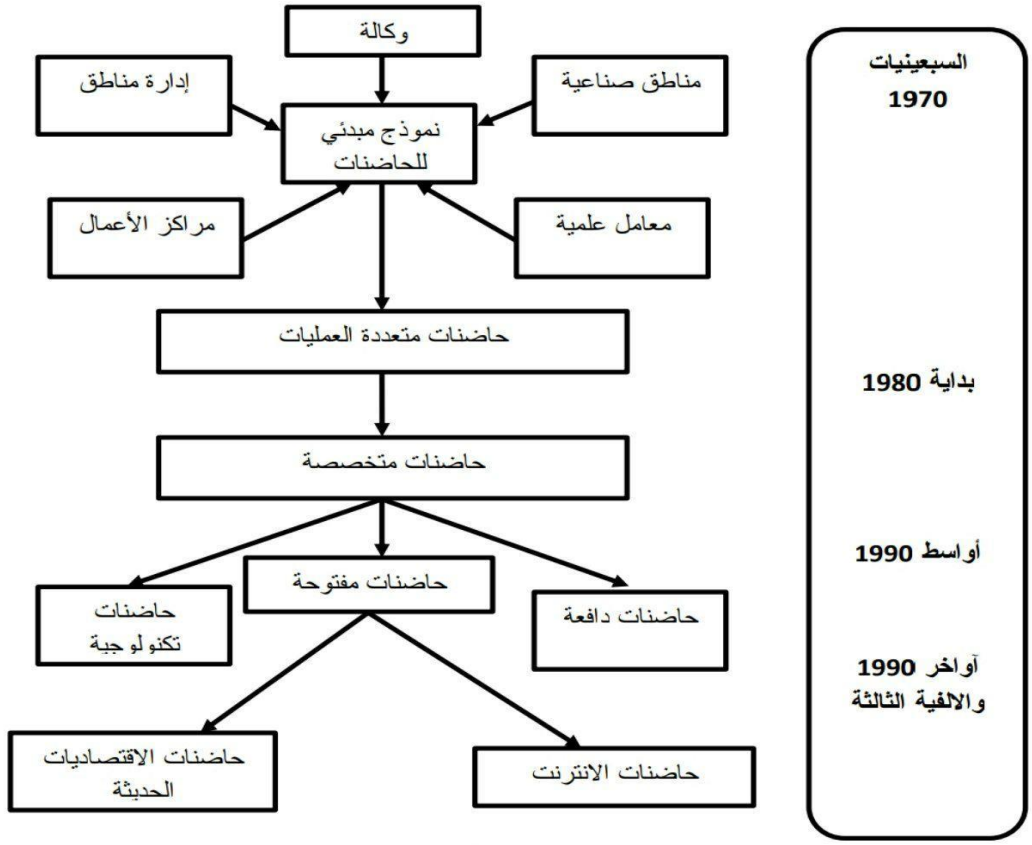

الشكل (1)
مراحل تطور حاضنات الأعمال

يتضح من الشكل السابق أنَّ فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات، وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي، وفي مدة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة، وحاضنة الأعمال المفتوحة، والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد، ولا سيما عن طريق الانترنت.

ثالثا: نشأة حاضنات الأعمال في الدول العربية.

Third: The Emergence of Business Incubators in Arab Countries

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينات بمساعدة أوروبية، حيث[9] أقامت مصر أول حاضنة تكنولوجية عام 1998، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية، وفي[10] لسنة أقام المغرب أول حاضنة تحت مسمى فضاء المقاولة أما على المستوى الدولي، فأول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان عام 1982، وفيما يخص[11] البرنامج الصيني للحاضنات، فقد بدأ فعلياً في عام 198 وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى

العالم يتجاوز 3700 حاضنة منها: 1000 حاضنة أمريكية، 2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا [12] وألمانيا، 1700 حاضنة في الدول النامية.

رابعاً: آلية عمل الحاضنة:

Fourth: The Incubator's Working Mechanism:

إنَّ حاضنات الأعمال تعمل على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع، ولا سيما الصغيرة، وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة (يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضنة)، وقاموا بتقديم طلبات من أجل المساعدة لهذه المؤسسات. فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب، فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكاراً جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها، ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات: من مكان عمل للمؤسسات، فخدمات إدارية استشارية مالية وقانونية، وغيرها من الخدمات، والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد مدة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة[13] استيعاب مؤسسات أخرى حيث تتعهد الحاضنة بتقديم الوسائل كافة اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة، وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات، فيمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة، ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة، والتي تساعده على النمو السريع، والتخرج بأسرع وقت ممكن، وفيما يلي إجمال الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات:

1. أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أو مشروع واضح.
2. أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه، ويوفر فرص العمل للأفراد.
3. تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم، أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب.
4. أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو [14].
5. أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة 79 الزمنية المحددة له.

مراحل تطور الحاضنة

Stages of Incubator Development

إنَّ حاضنة الأعمال تعدُّ كأيّ مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مروراً بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع، وبشكل عام، فإنَّ أيَّ حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بثلاث مراحل أساسية ألا وهي:

- مرحلة التأسيس والبناء
- مرحلة التطوير
- مرحلة الحاضنة الناضجة [15] وفيما يلي شرح موجز لكل مرحلة من هذه المراحل

1. مرحلة التأسيس والبناء:

في بداية الأمر تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية، وتحديد طاقم التأسيس وأعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين 43

2. مرحلة التطور:

هنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم، فكل ذلك من أجل أن يكون لها حضورا في المجتمع، وقدرة على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل، وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من أجل تطوير نفسها وتقييم أداءها ومدى تأثيرها على بيئتها، فكل ذلك من أجل الوصول إلى مرحلة النضج.

3. مرحلة الحاضنة الناضجة:

الهدف العام للحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء أكانت مالية فنية إدارية قانونية بشكل دائم بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته نلحظ أنَّ معظم الحاضنات تقف في المرحلة الثانية، ولا يوجد لدينا –خاصة في الدول العربية –حاضنات لديها اكتفاء ذاتي، وتعتمد على نفسها في توفر ما تحتاج إليه، وحتى على مستوى التمويل، وتبقى دائماً بحاجة إلى الدعم الخارجي والحكومي، وبعد إنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها في عملها:

1. توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على التطور والنمو ولا سيما لأن المشاريع الصغيرة ستبقى مدة زمنية لا بأس بها في الحاضنة وسوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج إلى السوق.
2. تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء أكان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع من حيث تقديم المساعدة على تطوير ونمو مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة.
3. العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة.
4. تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء أكانت فنية، إدارية، فنية، ومالية.
5. التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل افكارهم الى مشاريع ناجحة.

اهداف الحاضنات

Incubators Goals

إنَّ الهدف الرئيس لبرنامج حاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة، والتي تستطيع أنْ تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، فهذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوى دعم الاقتصاد الوطني، ومن ثم يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأيِّ مشروع يستطيع أيَّ يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة، والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع.

ومن هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو الآتي:

1. المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية، أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع، والعمل على تهيئة المناخ المناسب، وتوفير الإمكانيات كافة، والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع.
2. العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلاً، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها.

3. تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة.
4. تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية، والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور.
5. العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الادارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.
6. العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.
7. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية.
8. تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى هذا، وفضلا على حاضنات الأعمال أن تعمل على التقييم المستمر للحاضنة للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها.
9. العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلاتها في السوق.
10. المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية ٨٧ الاقتصاد المحلي العمل على حل مشكلات محددة، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل.
11. حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع، وكمثال على ذلك عندما قامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية بإنشاء أحد الحاضنات بهدف استيعاب الضباط العسكريين الذين يتم إحالتهم إلى ٨٨ المعاش وتدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات بهدف إقامة شركات جديدة.
12. تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية.
13. توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة.
14. توفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لاستمرار المشروع حتى تأسيسه.

أنواع حاضنات الأعمال:

Types of Business Incubators:

بالرغم من قصر عمر الحاضنات في العالم، فقد نشأ العديد منها، وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها.

القسم الأول: تصنيف الحاضنات حسب الهدف من إقامتها، وتقسم على سبعة أقسام:

1. حاضنات ذات الخدمات الكاملة:

هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة سواء أكانت مالية أو تسويقية أو استشارية، وحتى توفير المكان لإقامة المشروع فيه داخل الحاضنة، ويتم اختيار المشاريع في هذا النوع من الحاضنات بناءًا على دراسة الجدوى الاقتصادية له.

2. الحاضنات المجازية:

هذا النوع من الحاضنات يختلف عن مبدأ الحاضنات وآلية عملها، فهو يعمل على استمرار تقديم بعض الخدمات للمؤسسات التي تخرجت منها وبعد فترة الانطلاق، وحتى أنها تعمل على تقديم خدمات للمشاريع خارج حدود الحاضنة بمعنى عدم الحاجة إلى مساحة، ومبنى مجهز داخل الحاضنة للمشاريع الصغيرة، وإنما تعمل الحاضنات على تقديم الخدمات في محيط عمل المؤسسات الصغيرة.

3. حاضنات مرتبطة بمؤسسات كبيرة:

هذا النوع من الحاضنة يعدُّ بمثابة مساعدة للشركات الكبيرة في الحفاظ على اسمها والحفاظ عليها من المخاطرة، إذ ترتكز هذه النوعية من حاضنات المشاريع على استغلال آلية الحاضنات في إنجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية أو استحداث تكنولوجيات من خلال تعميق الشراكة بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه الشركات، فمثلاً عندما ترغب الشركات في تطوير سلع جديدة وطرحها للسوق، فيتم ذلك عن طريق هذه الحاضنات، وإذا ما أثبتت هذه السلع فاعليتها فإنها تنسب للمؤسسات الكبيرة.

4. الحاضنات ذات الأهداف الخاصة:

هناك بعض المشاريع أو بعض فئات المجتمع بحاجة إلى خدمات معينة أو نوع معين من الخدمات مثل المعوقين، وهذا النوع من الحاضنات يكون متخصص في خدمة معينة يعمل على تقديمها لمن يحتاج إليها.

5. حاضنات تشجيع المؤسسات دون الصغيرة:

في المناطق الفقيرة والنائية يتجه بعض المستثمرين إلى إنشاء المؤسسات الخاصة بهم وتكون صغيرة جداً أي تتكون من عدد قليل جداً من العمال، ويمكن أن تتكون من صاحب المشروع نفسه، وهذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم المساعدات لهذا النوع من المشاريع وبحجم ضئيل جداً، وذلك لخدمة غايات اجتماعية ملحة.

6. حاضنات الأعمال الدولية:

هي عبارة عن نوع من الحاضنات وجد من أجل ملاحقة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية، وما نشأ عنها من إزالة للحواجز بين الأسواق، حيث عملت هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي نقل التكنولوجيا، فتسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطويرها، تأهيل الشركات الأجنبية للعمل في الأسواق المحلية لهذه الدول وتطوير وتأهيل الشركات المحلية للتوسع والعمل في الأسواق المحلية في الأسواق الخارجية، ومن الأمثلة على تلك الحاضنات: الحاضنات التي أنشأت في بكين وشنغهاي في الصين، كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان يطلق عليها "سفيرة وادي السيليكون"، وأما في الدول العربية فهي موجودة في تونس حيث عملت شراكة بين التجمع التكنولوجي للاتصالات " الغزالة "، والحديقة التكنولوجية بورج سيدريا لإقامة هذا النوع من الحاضنات.

7. حاضنة الطلاب والدارسين في الخارج:

لقد تم ابتكار هذا النوع من الحاضنات في الصين، حيث لوحظ أنَّ هناك نسبة كبيرة من الطلاب يغادرون الوطن من أجل إتمام تعليمهم الجامعي، ولذا كان من الواجب العمل على تشجيع هؤلاء الطلاب على العودة إلى أرض الوطن خاصة بعد انتهاء تعليمهم الجامعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)[16].

القسم الثاني: الحاضنات طبقاً لطبيعة الخدمات: يمكن تقسم الحاضنات طبقاً لطبيعة الخدمات أو المجالات المتخصصة فيها على النحو الآتي:

1. الحاضنات الإقليمية: هي عبارة عن حاضنات خاصة ببعض المناطق الجغرافية، وتهدف إلى تنمية منطقة معينة، وتعمل على استخدام الموارد المحلية الطبيعية واستثمار طاقات الشباب العاطلين عن العمل
2. الحاضنات الصناعية: هو نوع من الحاضنات يقدم خدماته للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء في مجال الأعمال الصناعية، فبعد تحديد احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
3. حاضنات القطاع المحدد: تخدم قطاع معين أو فئة معينة مثل قطاع الهندسة، البرمجة.

4. حاضنات تقنية: تكون وظيفة الحاضنة هو توفير الاحتياجات الفنية والتقنية للمشاريع، وتسهيل مهمة الحصول عليها
5. الحاضنات البحثية: هي عادة ما يتم إنشائها داخل مراكز الأبحاث والجامعات لتطوير الأبحاث للطلاب الجامعيين، وأعضاء هيئة التدريس.
6. حاضنة الانترنت: تقدم خدمات لشركات الانترنت والبرمجيات 93.
7. حضانة الأعمال الصناعية التي تقدم خدمات ومساعدات للشركات الصناعية
8. حضانة الأعمال السياحية.
9. حضانة الأعمال الطبية.
10. حضانة الأعمال الخاصة بالمعلوماتية والإعلام [17].

القسم الثالث: الحاضنات وفقاً لتوافر مبنى خاص بها:

يمكن تقسم الحاضنات وفقاً لمدى حاجتها لمبنى خاص بها وتقديم خدماتها من خلاله إلى نوعين:

1. حاضنات الأعمال المفتوحة: هذا النوع من الحاضنات يعمل على تقديم خدماته في مواقع عمل المنشآت الصغيرة من دون الحاجة لمكان محدد لبدء المشروع، ومن يعتد هذا النوع الأقل تكلفة والأكثر مرونة في التحرك.
2. حاضنات الأعمال المحددة (المغلقة): هي بعكس النوع الأول، فهي تنشأ في مكان محدد ومن خلاله تقدم خدماتها للمشاريع التي تحتاج إلى ذلك [18].

المبحث الثاني

Section Two

أولاً: دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي

First: The Role Of Business Incubators In Developing The Economic And Industrial Fabric

تؤدي حاضنات الأعمال دورا بارزا في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي، وذلك من خلال ما تحققه من مزايا والمتمثلة في:

1. تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجه الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الحديثة قد أظهرت بعض الدراسات أنَّ قرابة 80 – 90 %من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها فنتيجة لقيامها على اجتهادات، وقد أثبتت حاضنات الأعمال رفع نسبة نجاح 26 شخصية بعيدة عن الجانب

التخطيطي والاستشاري المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أنَّ معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88 %مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات، ومن ثم فإنَّ دعم المشروعات الناشئة، ورفع فرص نجاحها يعدُّ الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط 27 الآتية:

تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في ربط اتصالات بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو، كما يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت.

توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية، وبناء شبكات تواصل: تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض استقطاب الممولين، تمهيدا لتواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها لتعارف الخبرات وتبادلها للوقوف على ما يستجد، والمشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل، وتقوم الحاضنات بإقامة توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية، إذ يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمنشآت المنتسبة لها، وذلك في مرحلة تقييمها، وتقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال، وفضلا على تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا ال؟؟؟؟، ومنتسبة أيضا للحاضنات نفسها، وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنات في المساعدة على وضع السياسات، وتحديد الأهداف، واختيار المدراء التنفيذيين وتوظيفهم، وتراقب تفاعل المنشآت المنتسبة إليها ونموها.

توفير البنية التحتية، إذ توفر الحاضنات للمنشآت التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات

الاتصالات، وتقوم المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار، فبعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق تقديم الخدمات الفنية، وإن وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعد مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات اللازمة لتطويرها ونموها، حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين برامج القريبة من هذه الحاضنات عن طريق عقود واتفاقيات خاصة، ونقل التقنية والحاضنات مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة

2. تنمية المجتمع المحلي: تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط من حيث تطوير بيئة الالتحاق بسوق العمل. الأعمال، وإقامة مشروعات، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى الراغبين في؟؟؟؟ ماذا؟؟
3. دعم التنمية الاقتصادية: تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم الذي تنشط فيه من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، وفضلا على تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة التي تعدُّ إحدى أهم ركائز التنمية وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول الاقتصادية، حيث إنَّ هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات.
4. دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية، إذ تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، فمن خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية، التي تعتبر تحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. وحسب إحدى الإحصائيات فإن 27 %من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية 28 ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية بينما تصل هذه النسبة في الصين الى أكثر من 75 %.

ثانيا: مؤشرات نجاح حاضنات الأعمال.

Second: Indicators of The Success of Business Incubators.

أكدت إحدى الدراسات المعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي، وإنَّ هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأيّ عملية احتضان لمشروع جديد والتي تعتمد على ستة ؟؟؟24 عناصر رئيسة هي:

- الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة.
- مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال.
- معايير دخول المشروعات وخروجها.
- المتابعة الجيدة للمشروعات.
- التمويل والدعم المالي.

إدارة الحاضنة بشكل محترف، وبناء على مدى توافر هذه العناصر قامت الدراسة بتلخيص أفضل الممارسات المساعدة على نجاح الحاضنات في النقاط الآتية:

مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية، فيجب أنْ يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال مما يساعد على تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم.

تقع الحاضنات التكنولوجية بجوار جامعة أو مر كز بحث علمي ومكتبات علمية، ويجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة، ويجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة ولا سيما في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات المختلفة، فيجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات حتى للشركات غير المنتسبة إليها.

ثالثا: المؤشرات في قياس نجاح عمل الحاضنات:

Third: Indicators for Measuring the Success of Incubators' Work:

تتمثل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نجاح عمل حاضنات الأعمال، والتي تتداخل فيما بينها لتعطي 25 في النهاية ما يطلق عليه "مردود الحاضنة "، في النقاط الآتية:

1. الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة، والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت.
2. الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، و القيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات، والاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.

3. قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، و النشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
4. تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة.
5. قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، و يقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي.
6. حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة و الشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.
7. التغيير في المعتقدات الثقافية والاجتماعية حول العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة، فالترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات، فحجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة.

الخاتمة

Conclusion

تعدُّ حاضنات الأعمال من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ووسيلة لخلق فرص عمل جديدة، التي تساهم بفعالية في تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة، حيث تقدم لهم المعلومات الذي أنشأت لأجله، فهناك حاضنة إقليمية، ودولية، وتكنولوجية وغيرها الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل، وجدوى المشروعات، وتسويق المنتجات، وتتنوع الحاضنات بحسب الهدف ولكي تقوم الحاضنة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل هذا الدور في تنمية، فالقدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

1. تبني الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الحاضنات.

2. توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى. بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية. التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهار ات المتميزة عالمياً وربطها.
3. التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان، ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات، فحسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة والتقييم المستمر لبرنامج.
4. الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم والمشورة للمشاريع المحتضنة الحاضنات، ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء.
5. خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة على إنتاجيتها، فبيانات مناسبة للاطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً.
6. تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف.

أولاً: النتائج:

Firstly: Results

وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. أنَّ أنماط الملكية السائدة في معظم المشروعات الصناعية الصغيرة هي أنماط الملكية الفردية والعائلية الأمر الذي يؤدي إلى محدودية توسع هذه المشاريع بحدود الإمكانيات الذاتية لمالكيها.
2. عظم المشروعات الصغيرة تعتمد بشكل رئيس على خبرات أصحابها في الإدارة، ولوحظ انخفاض مستواهم التعليمي وافتقارهم للمهارات الإدارية.
3. أثبتت الدراسة أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة يعتمدون في تمويلهم لمشروعاتهم على مدخراتهم الشخصية أو الاقتراض من المعارف والأصدقاء أكثر من اعتمادهم على القروض المصرفية، فنتيجة عزوف البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة.
4. عدم وجود أية جهة تكون مهمتها القيام بتقديم النصح والمشورة للمستثمر في القطاع الخاص.

ثانياً: التوصيات:

Secondly: Recommendations

خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. ضرورة متابعة المستفيدين من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لمدة زمنية محدودة حتى يستطيع المشروع الاعتماد على نفسه بشكل تام.
2. يجب العمل على توفير المزيد من الخدمات المالية والتسويقية للمشاريع الصغيرة المحتضنة، لأنَّ هذا النوع من الخدمات يعدُّ من أهم الخدمات التي يحتاج لها أي مشروع وتساعد على تقدمه وتطوره.
3. الاستفادة من التجارب السابقة لإقامة الحاضنات التكنولوجية في الدول المتقدمة، وبعض الأقطار العربية، وذلك للاستفادة من تجربتها في اقامة الحاضنات وتفادي المشاكل التي عانت منها 206.
4. معالجة مشكلة تمويل الحاضنات برصد المبالغ اللازمة لإقامتها واستمرار عملها، وأن يتم ذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة بالحاضنات التكنولوجية وبين الأطراف التي تتبنى إقامتها.
5. ضرورة التوسع في تقديم الخدمات السابق ذكرها سواء أكانت ادارية، أم مالية، أم تسويقية، فتنمية الموارد البشرية فنية، واستشارية، وسكرتارية ومعلومات بشكل عام، وذلك لحاجة المشاريع لها باعتبارها الأسباب الرئيسة التي يمكن أن تؤدي إلى فشله أو نجاحه.
6. التركيز على مراقبة المشروع وتطويره بشكل دائم أثناء مدة الاحتضان، ومن أجل تقديم يد العون عند الحاجة، وتقادي تطور المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها.
7. حاضنات الأعمال تعدُّ كأيِ مشروع آخر، فيجب أنْ تعمل على إعادة تقييم أعمالها بشكل دوري ومعرفة وجه الاخفاق ومحاولة مفاداته، وذلك من أجل أنْ تقوم بتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله.
8. ضرورة الغرس في أذهان المشاريع الصغيرة المحتضنة – أثناء مدة الاحتضان – أهمية التكامل والدخول في شراكات فيما بينها، لأنَّ في ذلك ضمان لتكامل الخبرات والمال والجهد، ومن ثم ضمان نجاح المشاريع.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) *M. GERMAIN (avec le concours de V. MAGNIER), Traité de droit commercial, Les sociétés commerciales, tome. 1, Volume. 2, 21e éd., L.G.D.J, France, 2014, p. 335.*

(2) كامل البلداوي، الشركات التجارية في القانون العراقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1990، ص 144.

(3) د. ابو رضوان، الشركات التجارية في القانون الكويتي، دار الكتب الحديثة ، ط1، الكويت، 1978، ص 403.

(4) د. باسم محمد صالح و د. عدنان احمد ولي العزاوي، القانون التجاري– الشركات التجارية، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص 183.

(5) د. لطيف جبر كوماني، الشركات التجارية– دراسة قانونية مقارنة، مكتبة السنهوري، ط1، بغداد، 2015، ص 187–176.

(6) انظر: نص الفقرة (ب) من المادة (5) من التعليمات النافذة لسوق العراق للأوراق المالية رقم (16) لسنة 2011، وكذلك نص المادة (2) من نفس هذه التعليمات النافذة.

(7) اشار اليه ، *M. ASHE & Y. MURPHY, Insider Dealing,1990, p. 11,*
د. أحمد زايد ود. عبد الله الخشروم، المسؤولية المدنية للتعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة العامة – دراسة مقارنة بين القانون الأردني والقانون البريطاني، بحث منشور في مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 9، الاردن، 2007، ص 5.

(8) د. جمال عبد العزيز العثمان، الافصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة – دراسة قانونية مقارنة–، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 335.

(9) د. محمد احمد محمود عمارنة، رقابة هيئة سوق راس المال على الشركات المساهمة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ،2014، ص434. وكذلك *N. BOUDJENANE, Protection Juridique des Informations Privilégiées sur la Bourse Algérienne, thèse, Université d'Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2021, p. 994.*

(10) د. أحمد عبد الرحمن الملحم، حظر استغلال المعلومات غير المعلنة الخاصة بالشركات في التعامل بالأوراق المالية (دراسة مقارنة)، مطبوعات جامعة الكويت، 1998، ص 20.

(11) للمزيد من المعلومات ان المشرع لم يضع ايضا تعريف (للمعلومات الجوهرية) ضمن اللائحة التنظيمية المعدلة لإفصاح الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رقم (8) لسنة 2022، بل اكتفى بتعداد الامور التي يمكن ان تتعلق بها المعلومات لكي تتصف هذه المعلومات بالصفة الجوهرية، وحسب المادة (5) منها بان هذه الامور كالاتي: "أ. التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي: أولاً : موجودات الشركة. ثانيا: الالتزامات المرتبة على الشركة سواء كانت قصرية الآجل أم طويلة الآجل وأي حجوزات على موجوداتها. ثالثا: رأس المال وحقوق المساهمين. رابعا: التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغيريا في السيطرة عليها. خامسا: أي أحداث جوهرية تؤثر على الشركة. ب. الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة والغاء مثل هذه الصفقات وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة ومركزها المالي. ج. الكوارث والحرائق والحوادث التي تصيب الشركة وأثرها على المركز المالي. د . أي خسائر أو أرباح مادية لها تأثر على المركز المالي للشركة مع بيان الأسباب. هـ. قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي: اولا: اصدار أوراق مالية جديدة. ثانيا: التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية أو في اهداف الشركة واسواقها. ثالثا: الشروع في الاندماج. رابعا: توزيع الأرباح. خامسا: التصفية الاختيارية. و. قرارات

الهيئة العامة للشركة، مصادق عليها من دائرة تسجيل الشركات. ز. الدعوة لاجتماع هيئة عامة. ح . تشكيل مجلس ادارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها المفوض واسبابها. ط. تملك الشركة نسبة مؤثرة في رأسمال شركة أخرى. ي. تملك شركة أخرى نسبة مؤثرة في رأسمال الشركة المدرجة". راجع في ذلك ايضا: د. ابراهيم اسماعيل ابراهيم ود. رياض فيصل غازي، تنفيذ التزام الشركات المساهمة بالإفصاح في سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، السنة التاسعة 2017، ص 110.

(12) خالد علي صالح الجهيني، الحماية الجنائية الخاصة لسوق الاوراق المالية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2007، ص 4. وكذلك *M. DAOUD, Protection des informations confidentielles entre l'accord trapse et l'absence législative, article publiée dans L'université ziane Achour Djelfa: Journal D'études et de recherche, Algérie,2016, p.60.*

(13) إبراهيم الأنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، ص، 426.

(14) د. صالح البربري، الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية – دراسة قانونية و اقتصادية مقارنة، مركز المساندة القانونية، القاهرة، ،2001، ص 220.

(15) د. أحمد عبد الرحمن الملحم، مصدر سابق، ص 25.

(16) د. حسين مُحَمَّد فتحي، تعاملات المطلعين على أسرار أسهم الشركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 47.

(17) أحمد باز مُحَمَّد متولي، الالتزام بالشفافية والإفصاح عن المعلومات في بورصة الاوراق المالية –د راسة مقارنة، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2012 ، ص 277.

(18) د. ذكري عبد الرزاق مُحَمَّد خليفة، حظر التعامل على الأدوات المالية المقيدة بسوق الاوراق المالية وفقا لمعلومات داخلية، بحث محكم منشور في مجلة البحوث الادارية، القاهرة، 2019، ص 108.

(19) د. جمال عبد العزيز العثمان، مصدر سابق، ص 357–358.

(20) د. بلال عبد المطلب بدوي، الالتزام بالإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 116.

(21) هبـــه زكـــريا مُحَمَّد، مظاهر الاخلال بمبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة والمسئولية المترتبة عليها، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ص27.

(22) انظر: نص المادة (3، 4) من التعليمات النافذة لسوق العراق للأوراق المالية.

(23) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، ج 1، مجلد 2، منشورات الحلبي الحقوقية، ط3، 2011، ص 763.

(24) د. أحمد زايد ود. عبد الله الخشروم، مصدر سابق، ص 38.

(25) عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، احكام الالتزام، المكتبة القانونية ، ط 6، بغداد، 2009، ص 20.

(26) بالإضافة الى ذلك، فان المضرور من تعامل الاشخاص المطلعين على المعلومات الداخلية للشركة يمكن ان يكون ايضا الشركة ذاتها مصدر الاسهم المتداولة، على اعتبار ان هذا التعامل يعد خرقا للالتزام بالمحافظة على هذه المعلومات الداخلية لحين اعلانها للجمهور، كما يمكن ان يكون المضرور سوق الاوراق المالية محلا لتداول الاسهم موضع النزاع وذلك لما يسببه هذا التعامل من الاساءة لسمعة هذا السوق وبالتالي اضعاف الثقة التي يمتاز بها بين المستثمرين. راجع في ذلك، د. أحمد زايد ود. عبد الله الخشروم، مصدر سابق، ص 33.

(27) انظر:نص الفقرة الثانية من المادة (169) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951، و نص الفقرة الاولى من المادة (207) من نفس هذا القانون.

(28) انظر: نص المادة (80) من مشروع القانون الجديد لسوق العراق للأوراق المالية لسنة 2008.

المصـــــــادر

I. Longenecker , JustinG , Moore , Carlos w , small bus. Managements ,ohio –south –western Publishing CO eight edition ,1991 page 225

II. ابو قحف ،عبد السلام ، مقدمة في الأعمال

III. دردیرة، صالح، الحاضنات وأهميتها لتطوير المشروعات الصغرى، الملتقى الاقتصادي، السبت /1/1

IV. رضوان، لؤي مُحَمَّد زكي، ورقة عمل بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية (الواقع ومعوقات التطوير)، قدمت إلى 100 مؤتمر : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة – مصر، 18 – 22 يناير، 2004.

V. السنوسي، رمضان ؛ الدويبي، عبد السلام بشير، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، الطبعة 62الأولى، 2003،

VI. الشيخ علي عبدالرحمن، والمتوسطة الصغيرة البنوك تمويل في المشاريع دور، المكتبة القانونية، بغداد، 2019

VII. عطار، نائلة حسين، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع ، (الصحيفة وتطوير الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5286، 1\4\2008

VIII. عمر، أيمن علي، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن ،الدار الجامعية، الابراهيمية – مصر، 2007،

IX. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ،.

References

I. Abu Qahf, Abdul Salam, Introduction to Business

II. Al-Senussi, Ramadan; Al-Duwaibi, Abdul Salam Bashir, Business Incubators and Small Projects, National Book House, Benghazi - Libya, first 62nd edition, 2003،

III. Attar, Naila Hussein, Small project incubators are a job opportunity for everyone (1), (Electronic Economic Newspaper, No. 5286, 4/1/2008

IV. Dardera, Saleh, incubators and their importance for developing small projects, Economic Forum, Saturday 1/1/

V. Longenecker, JustinG, Moore, Carlos w, small bus. Managements, ohio-south-western Publishing CO eight edition, 1991 page 225

VI. Omar, Ayman Ali, small project management, a comparative environmental approach, Al-Ibrahimiyya University House - Egypt, 2007،

VII. Radwan, Louay Muhammad Zaki, a working paper entitled “Small and Medium Enterprises in Saudi Arabia (Reality and Obstacles to Development), presented to 100 conferences: Symposium on Small and Medium Enterprises in the Arab World, Problems and Development Prospects, Cairo - Egypt, January 18 - 22, 2004.

VIII. Sheikh Ali Abdul Rahman, Small and Medium Banks Financing in Projects Role, Legal Library, Baghdad, 2019

IX. The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)